

حوكمة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية: بين الواقع والتحديات

غزري سليمة^{1*}، بن وسعد زينة²، مهداوي هند³

¹ جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب (الجزائر)،

² جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب (الجزائر)،

³ جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب (الجزائر)،

Governance of Islamic windows in Algerian conventional Banks : between reality and challenges

GHORZI Salima^{1,*}, BENOUSAD Zina², Mehdaoui Hind³

¹ University of Ain Temouchent (Algeria) & ² University of Ain Temouchent (Algeria) & ³ University of Ain Temouchent (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2025/12/07؛ تاريخ القبول: 2025/12/19؛ تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص: تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم واقع تطبيق مبادئ لحوكمة في النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية الجزائرية، من خلال تحليل أهم المواد القانونية في التشريع الجزائري التي على إنشاء هيئة رقابة شرعية، وضمان الإفصاح، الشفافية، المساءلة، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، كما تعتمد الدراسة على مراجعة بعض التقارير الرسمية الصادرة بنك الجزائر والبنك الدولي، إضافة إلى نتائج الدراسات الأكاديمية في المجال، بهدف رصد مستوى التطبيق الفعلي لهذه المبادئ في القطاع البنكي بشكل عام، والنوافذ الإسلامية بشكل خاص. أسفرت نتائج الدراسة عن كشف وجود قصور واضح في تطبيق الحوكمة على مستوى النوافذ الإسلامية بالجزائر ويعود ذلك أساساً إلى عدم القدرة على التخلص من بؤار الفساد الطاغية في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي أصبحت بمثابة ثقافة مقنعة بها، وكذا ضعف الإرادة في إحداث تغيير فعلي، إلى جانب افتقار النوافذ الإسلامية إلى موارد بشرية متخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية، وغياب إطار قانوني خاص ينظم آليات تسييرها ويحدد درجة استقلاليتها عن البنك المركزي أو عن البنك التقليدي التابعة له.

الكلمات المفتاح: الحوكمة المؤسساتية، الحوكمة الشرعية، الصيرفة الإسلامية، النوافذ الإسلامية، النظام رقم 20/02.

Abstract: The current study aims to evaluate the reality of implementing governance principles in Islamic windows within conventional Algerian banks, through an analysis of the most important legal provisions in Algerian legislation that focus on establishing a Sharia supervisory board, ensuring disclosure, transparency, accountability, and protecting the rights of shareholders and stakeholders. The study also relies on a review of official reports issued by the Bank of Algeria and the World Bank, in addition to findings from previous academic research in the field, with the objective of monitoring the practical level of application of these principles in the banking sector in general, and Islamic windows in particular.

The results of the study revealed a clear shortcoming in the application of governance at the level of Islamic windows in Algeria, which is mainly due to the inability to address prevalent signs of corruption dominating various economic sectors and becoming a deeply rooted culture, as well as the lack of strong will to enact actual change. Additionally, Islamic windows continue to suffer from a shortage of specialized human resources in Islamic banking, and the absence of a dedicated legal framework that regulates their management mechanisms and defines their independence level from the central bank or the conventional bank to which they belong.

Keywords: Institutional governance, Sharia governance, Islamic banking, Islamic windows, Regulation No. 02/20.

I- تمهيد:

أثبتت الصيرفة الإسلامية خلال العقود الأخيرة من الزمن قدرتها على استقطاب شريحة واسعة من المتعاملين الباحثين عن بدائل مصرفية تضمن التوافق مع القيم الدينية، وذلك نظرا لامتلاكها للعديد من المقومات التي تحقق الأمن والامان والعدل وتقليل المخاطر، بالإضافة إلى مشروعية منتجاتها والتي ترفع من ثقة العملاء في عدم تعاملهم بالربا، ونتيجة لذلك ورغبنا من البنوك التقليدية في استقطاب هذه الشريحة من العملاء تمّ توجيهها إلى تقديم خدمات مصرفية اسلامية في شبائيك خاصة أطلق عليها تسمية النوافذ الاسلامية التي حرص التشريع الاسلامي على أن تكون مستقلة عن البنك الربوي (رغم أنّها جزء منه) ماليا ومحاسبيا.

تشارك مؤسسات الخدمات المالية الاسلامية، سواء كانت بنوكا أو فروعاً أو نوافذ اسلامية، في العديد من الخصائص مع نظيراتها التقليدية، إلا أنّها وبحكم الطبيعة الخاصة لنماذج أعمالها كونها تتعامل مع أصحاب الودائع الاستثمارية باستعمال المضاربة يجعل من درجة المخاطرة بها أعلى مقارنة بالبنوك التقليدية الربوية التي تعمل بمبدأ ثبات الفوائد، وعليه فإنّ تطبيق مبادئ الحوكمة على هذا النوع من المؤسسات يعتبر ضروريا بل وحتما لتفادي الوقوع في المخاطر ومن ثمّ الأزمات.

أصبحت حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية أو كما يطلق عليها تسمية الحوكمة الشرعية من المتطلبات الهامة في الصناعة المصرفية الإسلامية، نظرا لما تسمح به من تحقيق العديد من الفوائد كضمان الالتزام الصارم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال التأكد من الالتزام بالمبادئ الكلية للشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تعزيز الفصل بين السلطات والوظائف المتعارضة لضمان آليات واضحة لتحمل المسؤولية والمساءلة، وكذا دعم استقرار الصناعة المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي، وتحسين الكفاءة التشغيلية، و دعم كفاءة إدارة رأس المال الداخلي، وبالتالي تحسين الثقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتعزيز العلاقة مع المودعين والمستثمرين والتمويلين.

إنّ الجزائر وكغيرها من دول العالم سعت من خلال النظام رقم 20/03 المؤرخ في 15 مارس 2020 إلى فتح نوافذ اسلامية على مستوى بنوكها التقليدية، وقد تمّ في وقت وجيز تعميم انشاء النوافذ الاسلامية في كلّ البنوك التقليدية، ورغبة في دعم ذلك تمّ سنّ العديد من الأوامر والقوانين التي من شأنها تنظيم عمل وسير هذه النوافذ بما يضمن نجاحها واستمراريتها في السوق في ظل تنافسها الشديد مع البنوك الاسلامية من جهة والبنوك التقليدية التابعة لها من جهة أخرى، إلاّ أنّه ورغم هذا التقدم التنظيمي الهائل وهذه القفزة النوعية للجزائر نحو تشجيع الصيرفة الاسلامية يبقى التساؤل مطروحا حول واقع التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة في هذه النوافذ، ومدى توافقها مع ما ورد في القوانين التشريعية الجزائرية من جهة، ومع المعايير الدولية وممارسات المصارف الاسلامية الدولية من جهة أخرى.

انطلاقاً ممّا سبق تتمثل اشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما واقع تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية في النوافذ الاسلامية التابعة للبنوك التقليدية الجزائرية ؟

من خلال السؤال الرئيسي تتفرع مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية:

- هل ركزت القوانين التشريعية الجزائرية على تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى النوافذ الاسلامية؟ ؛

- هل الواقع الميداني للنوافذ الاسلامية في الجزائر يؤكد على تطبيق مبادئ الشفافية، المسؤولية، المساءلة، الكفاءة، وجود هيئات رقابية تنظم وتراقب وتسير عمل هذه النوافذ؟
- ما هي ابرز التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة الشرعية في النوافذ الاسلامية وما سبل تطويرها؟

وكإجابة أولية للأسئلة السالفة الذكر نقرح الفرضيات التالية:

- قامت الحكومة الجزائرية بسن العديد من القوانين التي من شأنها وضع أسس وشروط شرعية لفتح نوافذ اسلامية على مستوى البنوك التقليدية، بالإضافة إلى قوانين معدلة ومتممة تحاول من خلالها ادراك بعد النقائص وتعديل البعض الآخر منها بهدف اعطاء النوافذ الاسلامية الصيغة الشرعية التي تناسبها، إلا أنها شهدت افتقارا كبيرا في تركيزها بشكل واضح على ضرورة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في هذه النوافذ؛
- إن واقع عمل النوافذ الاسلامية يشير إلى أنّ هذه الاخيرة اثبتت وجودها في الاقتصاد الجزائري من خلال جذبها لكم هائل من العملاء، إلا التغلغل في طريقة تسيير وتنظيم عمل هذه النوافذ بالرجوع إلى العديد من التقارير كتقرير بنك الجزائر وتقرير البنك الدولي وكذا الاطلاع على نتائج البحوث الاكاديمية يؤكد على وجود عجز واضح في تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية في البنوك الجزائرية بشكل عام، والنوافذ الاسلامية بشكل خاص؛
- يعود الضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية على مستوى النوافذ الاسلامية الجزائرية إلى العديد من العوامل التي يمكن اسنادها لحدثة تجربة التمويل الاسلامي في الجزائر وعدم توفر الخبرات اللازمة والكفاءات المناسبة في مجال الصيرفة الاسلامية، وكذا تواجد النوافذ الاسلامية في محيط يتميز بانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية مما يجعل من الصعب تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية .

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كون أنّ التمويل الاسلامي أصبح من بين أهم وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية في العديد من الدول الاسلامية والغير اسلامية، مما يلزم كلّ الدول بالاهتمام به ودعمه، بالإضافة إلى أنّه أصبحت حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية ضرورة حتمية لا بد من تطبيقها نظرا لارتفاع درجة المخاطرة في هذا النوع من المؤسسات، والزامية حفاظها على مصداقية منتوجاتها وثقة العملاء بمدى توافيقها مع أحكام الشريعة الاسلامية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

- توضيح الاطار النظري للحوكمة المؤسساتية والحوكمة الشرعية، وكذا الصيرفة الاسلامية والنوافذ الاسلامية؛
- تحليل الواقع التنظيمي والقانوني المتعلق بتنظيم ومراقبة عمل النوافذ الاسلامية من خلال التركيز على مبادئ الحوكمة الشرعية المتمثلة في تشكيل هيئة مراقبة شرعية، حماية أصحاب المصالح والمساهمين، مدى تطبيق مبدأ الشفافية والافصاح على المعلومات، والمساءلة، الرقابة والتدقيق على العمليات، تقسيم المسؤوليات وكفاءة الموارد البشرية؛
- المقارنة بين القوانين المسطرة من طرف الحكومة والتقارير الوطنية والدولية وكذا نتائج الدراسات الاكاديمية لاستخراج أهم التحديات التي تواجه النوافذ الاسلامية وتحول دون التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى قسمين تمثل الاول منهم في عرض نظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الصيرفة الاسلامية ، النوافذ الاسلامية، الحوكمة المؤسساتية والحوكمة الشرعية مع عرض أهم مبادئ الحوكمة الشرعية، أما القسم الثاني فتَمّ فيه دراسة واقع النوافذ الاسلامية في الجزائر ومتطلبات فتحها وكذا واقع تطبيق الحوكمة فيها من خلال التركيز على انشاء مجلس الادارة وهيئة الرقابة الشرعية، حماية حقوق أصحاب المصلحة والمساهمين، الشفافية والافصاح على المعلومات، الرقابة والتدقيق على العمليات، المسؤولية الكفاءة والمساءلة، ليتم فيما بعد استنتاج أهم التحديات التي تواجهها هذه النوافذ فيما يتعلق بتطبيقها للحوكمة.

1. التاصيل النظري لمتغيرات الدراسة:

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر الى القاء نظرة عن مختلف مصطلحات الدراسة المتمثلة في الحوكمة، الحوكمة في القطاع المصرفي، الحوكمة الشرعية، النوافذ الاسلامية.

1.1 من الحوكمة المؤسساتية إلى الحوكمة الشرعية: مفاهيم ومبادئ:

في اطار التحول الاقتصادي المشهود حول العالم وتعدد التوجهات والتيارات لا يمكن إيجاد تعريف موحد لحوكمة المؤسسات، ما بين الاقتصاديين، ورجال القانون، والمحللين والاكاديميين، كما أن ارتباط هذا المصطلح وتدخله في العديد من المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية، المالية والتنظيمية للمؤسسات يجعل من الصعب تحديد معيار واحد في تعريفه، ولذلك سوف نحاول فيما يلي عرض أهم وأشمل التعاريف الخاصة به.

عُرفت الحوكمة بصفة عامة حسب البنك الدولي بأنها الحالة التي يتم من خلالها إدارة الموارد الاقتصادية للمجتمع بكفاءة عالية بهدف التنمية. (بن محمد المطلق، 2025)

أما حوكمة المؤسسات فهو مصطلح مستنتج من الترجمة المختصرة للمصطلح الانجليزي CORPORATE GOVERNANCE والذي يُترجم علميا بأنه أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة. (وزاني ، 2020)

كما أنّها تمثل ذلك النظام الذي يتم من خلاله إدارة وتوجيه وتنظيم مراقبة المؤسسات أو الإجراءات التي توجه وتدير المؤسسات وتراقب أداؤها لضمان الوصول إلى تحقيق رسالته والأهداف المرسومة لها بما يضمن مصالح جميع الأطراف: المدراء، والمستخدمون، والمجهزون، والزبائن، والمراقبون، وأصحاب المصالح، والمساهمون والمجتمع، أو هي النظام الذي يدير أنشطة الاعمال وكيفية مراقبتها والسيطرة عليها. (الشمري، 2012)

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حوكمة الشركات على أنّها وسيلة لتحديد الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة مثل مجلس الادارة، المديرين التنفيذيين، القوى العاملة ، المساهمين ، اصحاب المصالح الاخرين، الوسطاء الماليين، ومقدمي الخدمات مع ضرورة تزويدهم بالمعلومات والحوافز المناسبة لأداء أدوارهم والمساعدة في ضمان المساءلة ضمن إطار من الضوابط والتوازنات، وتبيان القواعد والاجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون الشركة، وهي بهذا توفر ايضا الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع اهداف الشركة، ووسائل بلوغ تلك الاهداف ورقابة الاداء، ممّا يساهم في خلق بيئة من الثقة والشفافية والمساءلة، لتعزيز رأس المال طويل الأجل ودعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. (OECD, 2023).

فحوكمة المؤسسات لا تمس الجانب الداخلي منها فهي تتعدى ذلك إلى علاقاتها مع الفاعلين الخارجيين، حيث عرفها هيلين (Helene) في هذا الصدد بأنها اشتراك المؤسسة الاقتصادية والفاعلين الاجتماعيين والقطاع الخاص مع بعضها البعض وجعل مواردها وكل خيراتها وقدراتها ومشاريعها مشتركة من أجل خلق جديد مع مراعات مبدأ قائم على تقاسم المسؤوليات في عملية اعداد وتنفيذ السياسات القادرة على الحفاظ على تماسك المجتمع. (نصاح و ربحي، 2024)

كما أصدرت منظمة التعاون و التنمية (OECD) سنة 1999 ستة مبادئ لحوكمة الشركات تتمثل أساسا في: ضمان أسس فاعلية إطار الحوكمة، حقوق المساهمين و مهام أصحاب الملكية، المعاملة العادلة للمساهمين، دور أصحاب المصالح في الحوكمة، الإفصاح و الشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة. (حسان ثابت و حاج عيسى، 2017)

إنّ تطبيق حوكمة الشركات يستدعي إذن تبني مبدأ الشفافية في كافة اعمال المنظمة (المحاسبة والمراجعة وال شراء ...)، وكذا الشفافية في التعامل مع المستثمرين والدائنين، بالإضافة إلى تجسيد مبدأ العدالة بين كافة أصحاب المصالح بما في ذلك العاملين، أصحاب المنشآت والدائنين، وكذا وضع استراتيجية سليمة للشركة مع ضمان عدم القيام بعمليات الاندماج والاستحواذ، والتأكد من أن نظم المكافآت والمرتبات تعكس الأداء. (كوتشا هلبلينج و سوليفان، 2002)

لا يعتبر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كوسيلة للتقليل أو التخلص من بؤادر الفساد المالي والاداري فقط بل تتعدى ذلك إلى درجة اعتباره كحافز للإصلاح من خلال تطبيق أفضل المعايير من شفافية ومساءلة وأطر قانونية، (فلاق و طيني، 2015) كما يساعد تطبيق هذه المبادئ على جذب الاستثمارات، وسهولة مواجهة الازمات والصدمات أو منع وقوعها، (كوتشا هلبلينج و سوليفان، 2002) بالإضافة الى دوره الفعال في جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الاموال الوطنية للخارج عن طريق أحكام الرقابة والتشريعات والاجراءات المنظمة للسوق، ومن تمّ تنمية الاستثمارات وتدفعها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال (فلاق و طيني، 2015).

رغم أنّ مفهوم حوكمة الشركات لقي اهتماما واسعا وتركيزا كبيرا من قبل الباحثين وصناع القرار خلال العقود الاخيرة، إلا أنّ حوكمة المصارف كان لها أسبقية الظهور والتطبيق نتيجة الازمات المالية المتعاقبة التي عرفها العالم وخاصة بعد الازمة المالية العالمية لسنة 2008، وصولا إلى ما شهدته أوروبا من أزمة خانقة هددت وحدة اتحادها الاقتصادي والمالي في سنوات 2010 2012 (عياري و خوالد، 2012). والتي شكلت المنعطف الهم في ضرورة مراجعة الاطر التنظيمية والاشرفية للبنوك من أجل حماية الاستقرار المالي وتعزيز الثقة في النظام المصرفي العالمي، ممّا تجسد في تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك أو كما يُطلق عليها تسمية حوكمة المصارف.

لقي هذا المفهوم أهمية كبيرة لا تقل عن مفهوم حوكمة الشركات من طرف الباحثين وصناع القرار حيث عرفته لجنة بازل على أنّه " الطريقة التي تدار بها المؤسسات البنكية من قبل مجالس إدارتها والادارة العليا، والتي من شأنها أن تؤثر على وضع الاهداف البنكية مع كيفية إدارة العمليات البنكية بطريقة آمنة وسليمة بما يتوافق مع القوانين النافذة وبما يحمي مصالح المودعين وأصحاب المصلحة، (بريش، 2006)، كما تضمن الحوكمة في القطاع المصرفي التقييم المستمر للأداء والامتثال للقوانين والأنظمة والمعايير المصرفية من خلال التوزيع المناسب للسلطات والمسؤوليات وأسس اتخاذ القرار. (Natonal Bank of Egypt, 2022)

وفي تفصيل أكثر عن حوكمة المصارف فهي عبارة عن مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الادارة في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها ليس فقط أمام المساهمين الذين هم أساسا من منظومة حاكمة المصارف ولكن أيضا أمام المودعين الذين هم أساسا الدائنون الرئيسيون للمصارف ومن ثم أمام أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع المصرفي، وذلك من خلال وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات لعمل المؤسسات المالية والمصرفية، تفعيل ادارة مجالس الادارات، تحديد المخاطر المقبولة للنشاط المصرفي والمالي، وضع الهياكل التنظيمية للإدارات التنفيذية وتفعيل أدوارها، وضع الانظمة المناسبة والفعالة للتدقيق والرقابة الداخلية، تطبيق مبدأ الشفافية والافصاح، وضع أنظمة فعالة للتقارير عن أداء مختلف الإدارات والأقسام. (محسن الربيعي و عبد الحسين راضي، 2018)

أما فيما يتعلق بالمصارف الاسلامية فكثيرها من المؤسسات المالية سعت هي الاخرى إلى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وذلك من أجل ضمان أدائها المالي، من خلال بعديها المالي بتحقيق الربحية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، والبعد الأخلاقي بزيادة عنصر هيئة الرقابة الشرعية التي تعمل على مراقبة أعمال المصارف الإسلامية ومدى توافيقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. (الوابل، 2015)

أما عن مفهوم الحوكمة الشرعية للمؤسسات المصرفية فانه يعتبر مفهوما حديثا نسبيا لم يتم تداوله بين الاوساط العلمية إلا في السنوات الاخيرة، حيث كانت أول محاولة لتعريفه من قبل مجلس الخدمات المالية الاسلامية من خلال اصداره للمبادئ الارشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية اسلامية وذلك سنة 2009، ليليه فيما بعد العديد من التعاريف الاقتصادية والشرعية والتي لخصها الباحثان عبد العزيز الناهض ويونس صوالحي في أنهما: النظام الذي يُطمئن أصحاب المصلحة، ويضمن لهم عدم مخالفة المؤسسة لاحكام الشريعة الاسلامية، من خلال اتباعها للتعاليم الشرعية الصحيحة، والتأكد من صحة تطبيقها، مع الافصاح الشرعي عن ذلك. (الناهض و صوالحي، 2017)

لقد أصبحت حوكمة المصارف الاسلامية أو كما تسمى الحوكمة الشرعية من المتطلبات الهامة في الصناعة المصرفية الإسلامية، نظرا لما تسمح به من تحقيق العديد من الفوائد كضمان الالتزام الصارم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال التأكد من الالتزام بالمبادئ الكلية للشريعة الإسلامية، وكذا الأحكام التفصيلية المتعلقة بمعاملات المؤسسات المالية الإسلامية (يوسفي و عزازية، 2018)، تعزيز الفصل بين السلطات والوظائف المتعارضة لضمان آليات واضحة لتحمل المسؤولية والمساءلة. (العبد و ديرشوي، 2023)، دعم استقرار الصناعة المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي، تحسين الكفاءة التشغيلية وصنع القرارات النشاط والصناعة المصرفية الإسلامية، جذب الاستثمارات الخارجية في الأصول المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة، كفاءة إدارة رأس المال الداخلي، تحسين الثقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتعزيز العلاقة مع المودعين والمستثمرين والتمويلين. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020)

1. 2 من الصيرفة التقليدية إلى النوافذ الاسلامية: المقاربة النظرية والفكرية:

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية في أي اقتصاد كونها ركيزة من الركائز الاساسية في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة من خلال ما تساهم فيه من تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار وتسهيل مختلف العمليات المالية، إلا أنّ التجربة التاريخية لهذه البنوك أثبتت محدودية هذا النظام الذي يعتمد على الفائدة والمضاربات المفرطة في مواجهة الازمات المالية

المتكررة، مما دفع إلى التفكير في ايجاد نماذج بديلة لهذا النظام تكون أكثر استقرارا وعدالة وهو ما تجلى في فكرة البنوك الاسلامية التي تعتمد على مبدأ المشاركة وتقاسم المخاطر بدلا من التمويل الربوي وتحمل الخسائر.

يشير البنك الإسلامي بشكل عام إلى المؤسسة التي تقوم بتعبئة الموارد المالية واستثمار تلك الموارد استناداً إلى مبادئ الشريعة الإسلامية وتطبيقها العملي من خلال التنمية الاقتصادية الإسلامية.

تعتبر المصارف الإسلامية بأنها نظام خدمات مالية قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية يهدف إلى تقديم خدمات مالية متوافقة مع مبادئ التمويل الإسلامي (Moldakmatov, Chikeyeva, & Kurmanalieva, 2024)، حيث حضي هذا النوع من المصارف باهتمام متزايد نظرا لما ساهم به في التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف الاستثمار مما أكسبه شعبية كبيرة بفضل اطاره الاخلاقي، (SI-ALI & IBBOU, 2024) وهو ما دفع البنوك التقليدية الى العمل على دمج المعاملات الاسلامية ضمن عملها وهو ما تجسد فعليا فيما يسمى بالنوافذ الاسلامية.

يُعرف مجلس الخدمات المالية الاسلامية النافذة الاسلامية بأنها ذلك الجزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة، توفر خدمات إدارة الاموال (حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية. (ختروسي، 2022)

فعمليات النوافذ الاسلامية: هي جزء منفصل من عمليات المصارف التقليدية (قد تكون فرعاً للمصرف أو وحدة متخصصة تابعة له) توفر خدمات التمويل والاستثمار المتوافقة مع احكام ومبادئ الشريعة في جانبي الموجودات والمطلوبات. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020)

وهنا يمكن الاشارة إلى مصطلحين، فقد نجد مصطلح النوافذ الإسلامية كما قد نجد مصطلح الفروع الإسلامية، إذ أنّ الأول هو الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المقدمة على مستوى البنوك التقليدية، والموجودة كمصلحة أو شباك داخل البنك، أمّا الثاني فهو أكبر من حيث حجم المعاملات والخدمات المقدمة، وهي تُقدم خارج هيكل البنك، في مقر مستقل عنه . (Benzekkoura, 2020)

فمهما كان نوع المعاملات الاسلامية فإنّها ترمي إلى تحقيق نفس الاهداف من خلال استرشادها بمبادئ الشريعة الإسلامية والتي تتمثل في الحفاظ على الدين، النفس، النسل، العقل، و المال، كما تُركّز على الاستثمار بدلا من الإقراض ، و على سلامة المشروع بدلا من التركيز على القدرة على السداد ، بالإضافة إلى أنّها تسعى نحو الاعتماد على تنسيق الشركاء في تعبئة الموارد بدلا من الاقتراض لتعبئة الموارد ، فهي بالتالي تحاول تطبيق المعايير الأخلاقية في الاستثمار كبديل عن المعايير المالية في ذلك. (Hijrah Hati, Ghulma Ratnasari, و Abdul Chalid, 2021)

1. 3 مبادئ تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية:

إنّ تطبيق الحوكمة في المصارف الاسلامية لا تخضع فقط لممارسة حوكمة الشركات كما هو الحال بالنسبة للمصارف التقليدية وإنّما تتعدى ذلك إلى ضرورة الامتثال للمبادئ الإسلامية من خلال توجيهات هيئة شرعية تضم علماء مسلمين يقدمون استشارات متخصصة حول توافق المنتجات والمعاملات المالية مع الشريعة الإسلامية، وهو ما يعني أنّ هذه لمؤسسات تقوم على

مبدأ الحوكمة المزدوجة بوجود مجلسين مختلفين وهما مجلس الادارة الذي يهتم بالجانب الاداري للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية التي تهتم بمراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الاسلامية، (ابراهيم علي، محاضرات في الحوكمة والرقابة الشرعية) على أن تكون هيئة الرقابة الشرعية وحدة مستقلة بذاتها، حيث تعطي لهم الحرية في اكتشاف المخالفات وتصحيحها بدون قيود أو تحيزات. (بنايش و فرحي ، 2024) والتي لا بد من أن يتميز أعضاؤها بالمهارة القيادية، الاستقلالية، الكفاءة والمعرفة الشرعية والمالية. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020)

يستدعي تطبيق الحوكمة الشرعية ضرورة وجود رقابة شرعية تكون عبارة عن جزء أساسي من هيكل المصرف لما لها من دور محوري في إدارة هذه المؤسسات، بالإضافة الى وضع إطار شامل لضوابط الإدارة من خلال تحديد الأدوار والوظائف الاستراتيجية لكل عنصر من عناصر الإدارة والآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات هاته المؤسسات تجاه مختلف أصحاب المصالح، إعداد وعرض القوائم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها التي تسري على المؤسسات المالية الإسلامية؛ وكذا احترام مبدأ الشفافية من خلال توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول طرق حساب الأرباح وتوزيع الموجودات واستراتيجية الاستثمار. (يوسف و عزازية، 2018)

وفي هذا الإطار جاءت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأسس ومبادئ لا بد أن تركز عليها المنظمات حتى تكون مطبقة للحوكمة الشرعية بطريقة فعالة، ومن أهم الأسس والمبادئ نذكر ما يلي: (ابراهيم علي، بدون تاريخ)

العدل: ويعتبر من بين أهم الأسس التي تركز عليها حوكمة الشركات؛

الشورى: تطبق على العمل المصرفي الاسلامي، فالتشاور وأخذ الرأي من جميع الأطراف التي لها تأثير على المصرف يساهم في إحداث جو من التعاون والتفاهم ويعمل على حل المشاكل والصعوبات بطرق ودية تساهم في إرضاء جميع الأطراف ذات المصلحة المرتبطة بالمصرف؛

المسؤولية: تعني تحديد المسؤولية المقررة على كل طرف بدقة، والعمل على أدائها بصدق وأمانة، فمن مسلمات الشريعة الاسلامية أن أي مسؤولية يتحملها المسلم بناء على تعاقد مع غيره لا يكون مسؤولا فقط أمام من تعاقد معه، إنما هو مسؤول أمام الله عز وجل؛

المساءلة: أي بمعنى ضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزاماته، حيث وضعت الشريعة الاسلامية في تنظيمها لعقود المعاملات أساسا لمحاسبة كل طرف على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد، و فرضت عقوبات حاسمة لمن يخل بها، والامر لا يقتصر على الجزاء الشرعي أو الإداري أو القضائي، وإنما يتعداه إلى الجزاء الالهي؛

الشفافية والافصاح: حيث نصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في البند الخامس على مبدأ الافصاح والشفافية بقولها أنه ينبغي ان يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الافصاح الدقيق وفي الوقت الملائم عن كافة المسائل الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي و الاداء وحقوق الملكية وأسلوب ممارسة الحوكمة أي الصدق والأمانة والدقة والشمول للمعلومات التي تقدم عن أعمال المؤسسة، للأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة. (بن عزوز و مقري ، 2023)

2. واقع وتحديات حوكمة النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية:

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر الى عرض نبذة مختصرة عن نشأة النوافذ الاسلامية في الجزائر ومتطلبات فتحها على مستوى البنوك التقليدية ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة في تسييرها وتحديات ذلك.

2. 1 النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية:

حاولت الجزائر هي الاخرى مواكبة الوضع العالمي بتبني معاملات اسلامية بنكية، حيث كان قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 14 / 04 / 1990 كأول خطوة للسماح بإنشاء بنوك خاصة محلية أو أجنبية بالجزائر، مما نتج عنه السماح بإنشاء بنك البركة سنة 1990 كأول تجربة جزائرية في مجال الصيرفة الإسلامية ليليه في سنة 2008 انشاء بنك السلام. (بن وسعد ، 2021)

سمحت الجزائر بفتح نوافذ اسلامية على مستوى العديد من البنوك التقليدية الاجنبية الخاصة فكانت تجربة المؤسسة العربية المصرفية التي تأسست سنة 1998 أول تجربة في هذا المجال، حيث أنها كانت تقدم خدمات مصرفية إسلامية عن طريق فرع يطلق عليه تسمية بنك ABC الإسلامي. (عياش ، فنازي، و عباسي، 2019) لتليها تجربة بنك الخليج الجزائر AGB التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة ، والذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002، وسمح له بفتح نافذة اسلامية في سنة 2009، تتكفل بتقديم تمويلات اسلامية وفقا لصيغتي المربحة والسلم، (بوحسون، 2021) ثم بنك الاسكان للتجارة والتمويل سنة 2016 وبعدها بنك ترست سنة 2018، (خطوي و بن موسى ، 2021) والذي أطلق خدمات مالية إسلامية توفر لعملائه حلولاً تمويلية وفق صيغة المربحة، إضافة إلى حساب التوفير التشاركي الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء. (بن ابراهيم، 2020)

أما فيما يتعلق بالبنوك العمومية، فبعد اقتناع الجزائر بمدى فعالية نظام الصيرفة الاسلامية قامت بالسماح سنة 2017 لثلاث بنوك تجارية ألا وهي القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وبنك التنمية المحلية بفتح شبائيك صيرفة اسلامية على مستواها، كما منح البنك المركزي الجزائري في أكتوبر 2018 الضوء الأخضر للبنوك العاملة في النظام المصرفي الجزائري بممارسة العمل وفق سبعة أنواع من المعاملات الإسلامية المتمثلة في منتجات المربحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار. (عبدلي، عبدلي، و عبدلي، 2020)

سمحت الجزائر بفتح نوافذ اسلامية على مستوى كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، والبنك الخارجي الجزائري ما بين سنتي 2020 و 2021 (بن زكورة، 2022) لتعمم بذلك النوافذ الاسلامية في كل البنوك التقليدية الجزائرية دون استثناء.

قدم التشريع الجزائري تعريفا للنافذة الاسلامية أو شبك الصيرفة الاسلامية بأنها: " هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، والذي يكون مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، مع الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بـ «شباك الصيرفة الإسلامية» والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، إذ يجب أن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط «شباك الصيرفة الإسلامية، أما عن حسابات زبائن «شباك الصيرفة الإسلامية» فلا بد أن تكون مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن ، كما تُضمن استقلالية الشباك من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصرياً لذلك". (النظام رقم 02 / 2020 ، 2020)

2.2 متطلبات فتح نوافذ اسلامية في الجزائر:

إنّ نافذة اسلامية على مستوى بنك تقليدي يستدعي توفر العديد من المتطلبات القانونية والشرعية والادارية كما هو موضح فيما يلي:

المتطلبات القانونية: تتمثل مختلف المتطلبات التشريعية لفتح نافذة اسلامية على مستوى بنك تقليدي حسب التشريع الجزائري فيما يلي: (النظام رقم 02 / 2020 ، 2020)

- حصول البنك على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية؛
- الحصول على ترخيص من طرف بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية؛
- إنشاء هيئة الرقابة الشرعية والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل متخصصين في الامور الشرعية، وذوي خبرة في المجالات المصرفية، والذين يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، حيث تتمثل مهام هذه الهيئة في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛
- تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، والآثار القانونية المترتبة، وكذا العقوبات القانونية المحتملة؛ (مفتاح و معارفي، 2014)

المتطلبات الشرعية: وتتمثل في ضرورة تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح نافذ للتمويل الاسلامي، وتعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية، مع الغاء المعاملات المخالفة للشريعة في جميع صورها وأشكالها، والعمل على الفصل بين الموارد المشروعة والغير مشروعة؛ (مفتاح و معارفي، 2014)

المتطلبات الادارية : يحتاج البنك إلى تعديل عقد الصرف ونظامه الاساسي ليكون مشروعا، ويتعين عليه وضع لجنة لإدارة عملية التحول، وكذا التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الاسلامي، وتأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الاسلامي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية. (مفتاح و معارفي، 2014)

المتطلبات المالية والمحاسبية: لا بد من أن يعتمد البنك على الفصل المالي والمحاسبي للنافذة الاسلامية على الأقسام الأخرى مع تخصيص قسم للميزانية والقوائم المالية (كل ما يتعلق بإعدادها) والمضي قدماً في النافذة للإشراف والتحقق من جميع العمليات وهذا لضمان تطبيق مبدأ عدم اختلاط الأموال ومن ثم تحقيق مبادئ الصيرفة الإسلامية. (Benzekkoura, 2020)

2-3 واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في النوافذ الاسلامية الجزائرية:

يعتبر تطبيق الحوكمة في البنوك أهم بكثير من تطبيقها في أي مؤسسة أخرى وهذا يعود إلى أنّ انهيار أو خسارة بنك ما قد يؤدي إلى انهيار النظام المالي للدولة ككل، وبالتالي الوقوع في أزمة مالية ومنه أزمة اقتصادية تكون تكاليف الخروج منها وخيمة.

إنّ الحديث عن تطبيق الحوكمة في البنوك الاسلامية أو النوافذ الاسلامية لا يعتبر غريبا ولا جديدا، فمن المعلوم أنّ الاسلام يدعو إلى أن تركز أنشطة الفرد ومعاملاته اليومية على قيم الصدق والحزم والإنصاف واحترام القانون واللفظ والصبر والتسامح والاستقامة، (Tounsi & Bougetaya , 2023) وهي ما يعتبر من بين أهم أهداف تطبيق الحوكمة في المؤسسات.

إنّ وجود إطار حوكمة شرعية للشبابيك الاسلامية باعتبارها تابعة للبنوك الربوية ضرورة حتمية لا مفر منها من أجل ضمان التزامها بالاحكام الشرعية (بن عوالي، 2024)

فبالاعتماد على مبادئ الحوكمة الشرعية التي تمّ استعراضها في الجانب النظري من الدراسة سيتم دراسة واقع تطبيق الحوكمة في النوافذ الاسلامية المفتوحة على مستوى البنوك الجزائرية عبر عدة عناصر كما هو موضح فيما يلي:

- مجلس الادارة وهيئة الرقابة الشرعية:

يعتبر مجلس الإدارة واحدا من أهم أجهزة التسيير في البنوك العمومية الجزائرية، حيث يخول له أوسع السلطات للقيام بإدارة البنك وتسييره والاشراف عليه، ويمارس هذه الصلاحيات في حدود العقود التي تبرم بينه وبين الجمعية العامة، وفي إطار الإصلاحات التي مست البنوك العمومية في الجزائر من خلال تدعيم الرقابة الداخلية والحوكمة، تم منح مجالس إدارات البنوك الحرية في إمكانية تدعيم عملها بلجنة مراجعة التي تعتبر العمود الفقري الذي يركز عليه الهياكل الداخلية للحوكمة حسب المبادئ والنماذج والمتطلبات الدولية. (حنوف ، 2018/2017)

.تستدعي حوكمة المؤسسات المالية إذن ضرورة تشكيل مجلس إدارة يتكلف بوضع الاستراتيجية والإشراف على الإدارة التنفيذية مع مراقبة إدارة المخاطر والحرص على حماية مصالح المساهمين بغية ضمان تحقيق أهداف البنك والامتثال للقوانين والحوكمة السليمة، بالإضافة إلى ذلك يتعين على المصارف الاسلامية تشكيل لجنة أخرى اضافية متمثلة في الهيئة لشرعية والتي تعود إليها مسؤولية المصادقة على مدى مشروعية المنتجات المصرفية، وفي هذا الصدد جاء النظام رقم 2020/02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية بإجبارية إنشاء هيئة رقابة شرعية، تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة للبنك، وتتمثل مهامها في رقابة النشاطات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية. (النظام رقم 02 / 2020 ، 2020)، حتى تكون سندا لبنك الجزائر في توطين الصيرفة الاسلامية في الجزائر إلا أنّ هذا النظام لم يتطرق لشروط التعيين والعزل ومدة العضوية لأعضاء الهيئة حيث ترك ذلك الامر للبنك المعني. (بوكريدي و بوروح ، 2022)

رغم أنّ قانون النقد والمصارف رقم 23-09، اشترط أن يكون بعض أعضاء مجلس الإدارة مستقلين ومتمتعين بالكفاءة والخبرة، وأن لا يكون بينهم تضارب مصالح مع البنك، مما يعزز مراقبة فعالة ومستقلة للسياسات المالية والإدارية، إلا أنّ الواقع يثبت غير ذلك ففي دراسة لحنوف عبد الرحمان قام فيها بتوزيع استبيان على عينة قدرت ب 215 إطار منهم 6 قضاة بمجلس المحاسبة و5 مفتشين بمديرية متابعة نشاطات البنوك العمومية على مستوى وزارة المالية، و29 خبير محاسبي ومحافظ حسابات، و175 محافظ للحسابات كان هناك اتفاق بين المستجوبين على أنّ مجالس إدارات البنوك العمومية لا تتكون من تركيبة متوازنة من الأعضاء التنفيذيين وغير تنفيذيين، وهذا ما عزاه الباحث إلى أن مجالس إدارات البنوك العمومية في الجزائر تابعة لوزارة المالية، حيث أنّ أغلب أعضاء مجالس إدارة البنوك العمومية هم إطارات في وزارة المالية، فلا يوجد وجود ميثاق لحوكمة البنوك العمومية،

كما أنه لا يتضمن القانون التجاري في مواده التي تنظم عمليات التسيير في شركات المساهمة تركيبة متوازنة في أعضاء مجالس الإدارات، (حنوف ، 2018/2017) وهو ما لا يتوافق مع مبادئ الحوكمة الرشيدة للبنوك.

كما أشارت نفس الدراسة إلى مشكل عدم وجود فصل بين وظيفتي الادارة والمراقبة، حيث يترأس جميع البنوك العمومية رئيس مدير عام تعود له مسؤولية القيام بالوظيفتين، مما يُضعف من فعالية قرارات المجلس، إذ أنها ستصبح أقرب إلى تركية قرارات منها إلى محاسبة. (حنوف ، 2018/2017)

- حقوق المساهمين واصحاب المصالح:

إنّ الهدف من وراء تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية وغيرها هو الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ممّا يضمن رضاهم وولاءهم واستمرارية نشاطهم، وفي هذا الصدد جاء النظام رقم 2020-03 المؤرخ في 15 مارس 2020 في مادته السادسة (6) بأهم الاجراءات الواجب اتخاذها من طرف البنوك لضمان حقوق المساهمين ، حيث لا بد على البنوك من أن تكتتب في رأسمال الشركة المسيرة لصندوق ضمان الودائع المصرفية بحصص متساوية، وأن تسهر على المحافظة على هذه المساواة حتى في حالة تعديل رأس المال الذي يُقرر قانوناً من الجمعية العامة للمساهمين وفقاً للشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريع المعمول به. (النظام رقم 2020/03، 2020)

في هذا الاطار تم التعريف في هذا القانون بأصحاب المصلحة المستفيدين من ضمان الودائع حيث فصل القانون حقوق المودعين من حيث سقف التعويض، الحقوق في الحسابات المشتركة، حالة عدم توفر الودائع، وطريقة توزيع المبالغ وضمانها، وحالات خاصة ، كما فُرق نفس القانون في مادته السابعة (7) بوضوح بين الودائع الكلاسيكية وودائع شبك الصيرفة الاسلامية حيث يشير في ذلك إلى أنه لا بد من وضع العلاوات المستحقة لصندوق ضمان الودائع المصرفية والمحصلة من طرف الشركة المسيرة لصندوق ضمان الودائع في حساب خاص مفتوح لدى بنك الجزائر بهدف عدم اختلاط اموال المصرف التقليدي والنافذة الاسلامية مع ضرورة السهر على مسك محاسبة تفصل بوضوح العمليات ذات الصلة بالعلاوات المتأتية من الودائع الكلاسيكية والعلاوات المتأتية من ودائع «شباك الصيرفة الإسلامية» من طرف الشركة المكلفة بتسيير ضمان الودائع المصرفية، على أن تستجيب العلاوات المتأتية من شبائيك الصيرفة الاسلامية لمبادئ الشريعة الاسلامية. (النظام رقم 2020/03، 2020)

إنّ عدم توفر شبائيك الصيرفة الاسلامية على كفاءات متخصصة في هذا المجال يمكن أن يقود إلى ارتكاب أخطاء في العمل في ظل جهل الضوابط الشرعية للمعاملات، ممّا يمكن أن يمس بسمعة البنك ويهز من ثقة العملاء فيه وخاصة في حال عدم وجود تدقيق شرعي صارم، وهو ما يعتبر عاملاً من عوامل عدم حماية مصالح المودعين. (بن كابو و مناد ، 2022)

- الشفافية والافصاح عن المعلومات:

فيما يتعلق بالعمل المصرفي فقد ألزم الامر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم والمنشور في الجريدة الرسمية العدد 52 الصادرة في 27 اوت 2003 في المادة 103 منه على إلزام البنوك والمؤسسات المالية بنشر حساباتها السنوية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الالزامية، (الأمر رقم 11/03، 2003)، وتأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعد على مواجهة مختلف المخاطر تماشياً مع ما ورد في اتفاقية بازل2 (هاني، 2016)، أمّا فيما يتعلق بالخصوص بالصيرفة الاسلامية فقد تمّ التأكيد في المادة 19 من النظام رقم 2020/02 على البنوك بضرورة اعلام الزبائن بجداول

تسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم جراء حصولهم على منتجات الصيرفة الاسلامية، بالإضافة إلى ضرورة إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم، وهو ما يدخل في إطار الشفافية والافصاح على المعلومات والذي يعتبر من بين اهم مبادئ تطبيق الحوكمة. (النظام رقم 02 / 2020 ، 2020)

جاءت تعليمة بنك الجزائر رقم 20 / 03 لتنضبط جميع الاجراءات العملية والضوابط الشرعية الواجب توفرها في كلّ صيغة من صيغ التمويل الشرعي المشار اليها في النظام رقم 20/02 بما يضمن حقوق وواجبات كلّ طرف، إلّا أنّها لم تتدارك النقائص المتعلقة بعدم وجود أي مادة حول السيولة في النوافذ الاسلامية. (ختروسي، 2022) وهو ما قد يعرقل قدرة هذه النوافذ على التحكم والسيطرة على مواردها المالية، ويؤثر سلباً على شفافية القرارات ومساءلة المجلس الإداري أو اللجنة الشرعية، مما ينتج عنه ضعف في تنفيذ مبادئ الحوكمة التي تعتمد على توزيع الأدوار، وضبط المخاطر، وحماية مصالح المودعين والعملاء.

رغم المجهودات المعتبرة للحكومة الجزائرية في تطبيق مبادئ الشفافية والافصاح في البنوك إلّا أنّ الواقع المعاش يثبت أنّ هناك صعوبة في تطبيق هذا المبدء في البيئة الاقتصادية الجزائرية بسبب انتشار ثقافة الفساد في مختلف القطاعات وضعف نظام الرقابة الداخلية، حيث احتلت الجزائر مراتب متدنية في مجال الشفافية وذلك وفق تصنيف منظمة الشفافية الدولية الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على واقع الحوكمة المصرفية. (بعليلش و بوشنافة ، 2022)

وفي نفس السياق تشير الباحثة هاني مريم في دراستها لدور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري على أنّ ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي من طرف البنوك الجزائرية؛ وعدم الالتزام بنشر البيانات المحاسبية و ميزانيات البنوك الجزائرية؛ وعدم التقيد بنشر المعلومات في وقتها، والتأخر الملاحظ في إعداد تقارير النشاطات السنوية ، بالإضافة إلى عدم التزام بنك الجزائر بنشر وضعيته الشهرية كما نصّ على ذلك قانون النقد والقرض سواء قانون 10-90 أو الأمر 11-03 تعتبر من بين أهم المؤشرات التي تؤكد ضعف تبني وتطبيق وتجسيد الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري (هاني، 2016)

تتوافق نتائج دراسة حنوف مع النتائج السابقة الذكر حيث تشير إلى عدم وجود نجاعة لتطبيق آليات الحوكمة البنكية في ضوء تعليمات بنك الجزائر والمتعلقة بمبدئي الشفافية والافصاح في البنوك العمومية الجزائرية في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث أنّ معامل الارتباط بين مستوى الشفافية والافصاح في البنوك العمومية الجزائرية ومستوى الفساد المالي والإداري في هذه الدراسة كان ضعيفا جدا بمقدار 0.073. (حنوف ، 2018/2017)

- الرقابة والتدقيق على العمليات :

تم تنظيم الرقابة الداخلية في البنوك العمومية الجزائرية من خلال تطبيقها للنظام 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر 02-03 المؤرخ في 14/11/2002 ، كما تمّ تعديل وتتميم الأمر 11-03 سنة 2010 والذي ألزم البنوك على ضرورة وضع جهاز رقابة داخلي ناجع يهدف للتأكد على الخصوص من: التحكم في نشاطاتها (حنوف ، 2018/2017) وأن يتضمن الانظمة المتمثلة في: نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية، تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات، أنظمة تقييم المخاطر والنتائج، أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر، نظام التوثيق والاعلام. (بعليلش و بوشنافة ، 2022)

كما أوجب نفس القانون على البنوك العمومية الجزائرية أن يكون لها حساب جار دائن مع بنك الجزائر لتلبية حاجات نظم والاستعمال الفعال لمواردها، السير الحسن للممارسات الداخلية، ولا سيما تلك التي تساعد على المحافظة على أموالها وتضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها وتتبعها، صحة المعلومات المالية، وأخيرا الأخذ بعين الاعتبار بصفة ملائمة مجمل المخاطر . والتنظيمات، واحترام الإجراءات، بالإضافة للانخراط في مركزيات المخاطر (مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية إلزام البنوك العمومية بوضع جهاز رقابة المطابقة يتميز بالنجاعة يهدف الى التأكد من مطابقة القوانين مخاطر العائلات ومركزية المستحقات الغير مدفوعة) (حنوف ، 2017/2018)

إلا أنه ورغم النصوص السابقة الذكر والمجهودات المعتبرة للحكومة الجزائرية في مجال الرقابة الداخلية للبنوك التقليدية والنوافذ الاسلامية إلا أن هناك اجماع على أنه مازالت عمليات الرقابة الداخلية للبنوك الجزائرية ضعيفة، فحسب دراسة هاني مريم فإن هذا الضعف يتضح من خلال عدم تفعيل آلية مركزية المخاطر؛ وعدم تطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها دوليا في المحاسبة المطبقة في البنوك الجزائرية. (هاني، 2016)، ويضيف في هذا الصدد منير خطوي ومبارك لسلوس في بحثهما أنه لا بد من إنشاء الهيئة الشرعية المركزية والتأكيد على وجود المدققين الشرعيين الداخليين للرقابة الشرعية على أنشطة النوافذ الاسلامية بالبنوك التقليدية. (خطوي و لسلوس ، 2020)

- المسؤولية، الكفاءة والمساءلة:

من بين أهم مبادئ الحوكمة الشرعية ضرورة تحديد المسؤوليات بدقة، مع عدم اختلاط الوظائف بما يضمن تحمل المسؤولية والمساءلة، على أن يتم التركيز في ذلك على الخبرات العملية، والمؤهلات الاكاديمية، والسمعة الحسنة، والتاريخ الجيد لأعضاء الهيئة الشرعية والجهاز الشرعي لدى المؤسسة، مع وجوب السعي الدائم لتطوير قدراتهم وأدائهم المهني. (بن عوالي، 2024)

في هذا الإطار جاء الأمر رقم 20/02 في مادته (18) بضرورة استقلالية شبك الصيرفة الاسلامية من خلال انشاء هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، على ألا يشغل أي موظف وظيفتين في نفس الوقت احدهما في البنك التقليدي وأخرى في الفرع أو النافذة الاسلامية، مع ضرورة الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهيكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، و إعداد جميع البيانات المالية المتعارف عليها لنشاط شبك الصيرفة الإسلامية؛ (النظام رقم 02 / 2020 ، 2020)

إن واقع النوافذ الاسلامية في الجزائر يشير إلى عدم توفر شرط الكفاءة في موظفي هذه الشبايك وهو ما أكدته بنك الجزائر من خلال تقريره حول مظاهر ضعف آليات الحوكمة في البنوك العمومية حيث يعتبر عدم فعالية أجهزة الإنذار والموارد البشرية من أهمها (حنوف ، 2017/2018)، كما اتفق الباحث بن عوالي محمد شريف في دراسته للحوكمة الشرعية في الشبايك الاسلامية في الجزائر مع نفس الرأي حيث أشار إلى أن هناك ندرة في المتخصصين في مجال الصيرفة الاسلامية في الجزائر ممّا يدفع البنوك غالبا إلى تعيين موظفين من داخلها وإخضاعهم لعمليات تدريب وتكوين على المنتجات المصرفية الاسلامية. (بن عوالي، 2024)، وهو ما اعتبرته الباحثة ختروسي يمينه في دراستها للنوافذ الاسلامية ما بين الواقع العملي والرؤية الشرعية على أنه أكبر تحدي يواجهه عمل النوافذ الاسلامية في الجزائر وذلك نظرا لأن معظم الموظفين وحتى اطارات البنك غير ملمة بالمعلومات الاسلامية الكافية حول النظام المصرفي والمعاملات المالية الاسلامية (ختروسي، 2022)، كما اقترح الباحثان منير خطوي ومبارك

لسلوس في دراستهما لتحديات ومتطلبات نجاح النوافذ الاسلامية في الجزائر على ضرورة تشجيع اقامة الدورات التكوينية المتخصصة في مجال الصيرفة الاسلامية باستمرار، والتثقيف الشرعي للعاملين بالنوافذ الاسلامية. (خطوي و سلوس ، 2020)

4-2 تحديات تطبيق مبادئ الحوكمة في النوافذ الاسلامية الجزائرية:

رغم كلّ الجهود المبذولة من اجل تعزيز وإرساء مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري وبالأخص النوافذ الاسلامية إلا أنها وحسب العديد من التقارير عن بنك الجزائر والبنك الدولي والبحوث الاقتصادية في هذا المجال مازالت تعاني من عدم القدرة على استيعاب مبادئ الحوكمة وضرورة تطبيقها للوصول إلى الأهداف المنشودة، حيث يمكن تلخيص هذه التحديات من خلال النقاط التالية:

- عدم وجود هيئة للرقابة الشرعية على مستوى الهيكل التنظيمي للبنوك الجزائرية، أو هيئة خارجية شرعية استشارية متخصصة في الصيرفة الاسلامية؛ (بن ابراهيم، 2020)
- انتشار وطغيان ثقافة الفساد في مختلف قطاعات النشاط، وضعف نظام الرقابة الداخلية مما يؤثر على مستوى الشفافية حيث احتلت الجزائر - وفق تصنيف منظمة الشفافية الدولية - مراتب عالمية متدنية في مجال الشفافية مما يُضعف من تطبيق مبادئ الحوكمة. (بوحسون، 2021)
- عدم فعالية نظم إدارة المخاطر؛ (حنوف ، 2018/2017)
- عدم الاشارة في القوانين إلى العلاقة بين الشبايك الاسلامية وبنك الجزائر، مما يعني أنّها ستخضع لقانون النقد والقرض في مختلف المجالات كالنسب الاحترازية أو أدوات السياسة النقدية كالبنوك الاسلامية الاخرى، وعدم وجود أدوات مالية و نقدية قصيرة الاجل تساعد الشبايك الاسلامية على سد حاجتها؛ (بن عوالي، 2024)
- عدم تبني القانون التجاري الجزائري لمنتجات الصيرفة الاسلامية من حيث شروطها، حقوق وواجبات أطراف العقود، والعقوبات في حال التعدي والتقصير؛ (ختروسي، 2022)
- عدم القدرة على استقطاب المدخرين وجذب المستثمرين نظرا لنقص الوعي لدى لشعب بأهمية الصيرفة الاسلامية كبديل شرعي للصيرفة التقليدية، (سديرة و عياش قويدر ، 2022) أو عدم اقتناعهم بها نظرا لأنها تمثل جزء أو فرع من بنك تقليدي ربوي؛
- رغم الجهود المعتمدة تشجع الصيرفة الاسلامية عبر فتح نوافذ اسلامية على مستوى البنوك التقليدية من خلال سن قوانين واطلاق العديد من المنتجات الاسلامية إلا أنّ تلك الجهود كانت ولا تزال تواجه بمعارضة قوية من قبل تيار مستنفع داخل الصناعة المالية الإسلامية، مما يشير إلى عدم وجود الارادة للتغيير. (الوابل، 2015).

III- النتائج ومناقشتها:

يعتبر فتح النوافذ الاسلامية بالجزائر من بين أهم الانجازات التي حققتها الحكومة الجزائرية خلال السنوات الاخيرة، من خلال سن العديد من القوانين التي من شأنها تشجيع وتنظيم الصيرفة الاسلامية عبر فروع ونوافذ اسلامية، إلا أنّها اعتبرت في أغلبها مجرد قوانين لا تشجع فعليا الصيرفة الاسلامية في الجزائر، فكون أنّ النظام رقم 20/02 أكد على ضرورة التزام البنوك باحترام وتنفيذ قانون النقد والقرض فهو لم يراعي بذلك خصوصية العمل المصرفي الاسلامي، بالاضافة إلى ذلك إذا تمّ النظر إلى هذه القوانين من جانب ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة التي أصبحت من بين أهم المعايير التي يجب أن تتقيد بها البنوك لما تتضمنه هذه الاخيرة من مخاطرة

كبيرة في عملها وخاصة إذا تعلق الأمر بالنوافذ الاسلامية التي تقوم على مبدأ المشاركة والذي تعتبر فيها المخاطرة أكبر وأخطر فيمكن تصنيفها على أنها مجرد قوانين لمراقبة عمل البنوك وليس لحكومتها.

في هذا الصدد توصلنا من خلال بحثنا إلى العديد من النتائج الموضحة فيما يلي:

- يعتبر تبني فكرة انشاء نوافذ اسلامية في الجزائر خطوة فعالة نحو تعزيز تطبيق الصيرفة الاسلامية في البنوك الاسلامية، أو

أنها يمكن أن تكون كبدية للتحويل من المعاملات المصرفية الربوية إلى المعاملات المصرفية الاسلامية في المستقبل؛

- يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك بشكل عام أساساً لضمان الشفافية والمساءلة في العمليات المالية والإدارية، مما يعزز ثقة المستثمرين والمودعين في النظام المصرفي. وتزيد هذه الضرورة عند الحديث عن البنوك الإسلامية بشكل خاص والتي تتطلب التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يستلزم وجود هيئات رقابية متخصصة لضمان التزام هذه البنوك بالمبادئ الشرعية إلى جانب المتطلبات التنظيمية والرقابية التقليدية؛

- لا تتضمن القوانين الجزائرية مواد خاصة توضح بشكل صريح كيفية تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية، فمجمليها لا تركز سوى على تطبيق مبادئ لمراقبة البنوك وليس مبادئ لحوكمة البنوك، بالإضافة إلى ذلك يعتبر قانون النقد والقرض لسنة 2003 القانون الوحيد الذي ينظم عمل البنوك، إذ أنه لا يتضمن في طياته مواد خاصة بتنظيم عمل الصيرفة الاسلامية مما اعتبره الكثير من الخبراء على أنه أمر غير مشجع لتطوير التمويل الاسلامي في الجزائر؛ (بن كابو و مناد ، 2022)

- يعتبر تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح نافذ للتمويل الاسلامي، وكذا تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية، من بين أهم مبادئ تطبيق الحوكمة على مستوى البنوك والنوافذ الاسلامية، حيث اشترط النظام رقم 20/02 ضمن مواد ضرورة وجود هيئات رقابية شرعية على مستوى كل شبائيك الصيرفة الاسلامية بهدف ضمان مطابقة تعاملاتها لأحكام الشريعة الاسلامية، إلا أن العديد من الدراسات أكدت على أن مجالس إدارات البنوك العمومية لا تتكون من تركيبة متوازنة من الأعضاء التنفيذيين والغير تنفيذيين، كما أن أغلب أعضائها تابعين لوزارة المالية، (حنوف ، 2017/2018) بالإضافة إلى أنه لا يوجد نظام خاص بهذه الهيئة لتحديد صلاحياتها ومهامها وطرق اختيار أعضائها رغم أهميتها في إضفاء الصفة الشرعية على عمليات الصيرفة الاسلامية.، كما لم يتطرق المشرع الجزائري لتعيين هيئة التدقيق الشرعي الداخلية. (جلجال، 2025)

- رغم أن التشريع الجزائري أكد على مبدأ الشفافية والافصاح في العمل البنكي إلا أن واقع البنوك الجزائرية بشكل عام والنوافذ الاسلامية بشكل خاص يشير إلى وجود ضعف كبير في تنفيذ هذا المبدأ حيث اتفق الباحثون على أن انتشار ثقافة الفساد في مختلف القطاعات وضعف نظام الرقابة الداخلية يعتبر من بين أكثر الاسباب عرقلة لوجود شفافية وافصاح في المعلومات، (بعيليش و بوشنافة ، 2022) بالإضافة إلى عدم الالتزام بنشر البيانات المحاسبية و ميزانيات البنوك الجزائرية؛ وعدم التقيد بنشر المعلومات في وقتها، والتأخر الملاحظ في إعداد تقارير النشاطات السنوية ، بالإضافة إلى عدم التزام بنك الجزائر بنشر وضعيته الشهرية كما نصّ على ذلك قانون النقد والقرض هي مؤشرات عن عدم وجود شفافية وافصاح في عمل البنوك؛ (هاني، 2016)

- رغم القوانين الصادرة عن الحكومة الجزائرية ومجهوداتها المعتبرة في مجال الرقابة الداخلية للبنوك التقليدية والنوافذ الاسلامية إلا أن هناك اجماع على أنه مازالت عمليات الرقابة الداخلية للبنوك الجزائرية ضعيفة من خلال عدم تفعيل آلية مركزية المخاطر؛ وعدم تطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها دوليا في المحاسبة المطبقة في البنوك الجزائرية. (هاني، 2016)، بالإضافة إلى عدم وجود هيئة شرعية مركزية ومدققين شرعيين داخليين للرقابة الشرعية على أنشطة النوافذ الاسلامية بالبنوك التقليدية؛ (خطوي و لسلوس ، 2020)

- بالرغم من أنّ الأمر رقم 20/02 ركز في مادته (18) بضرورة استقلالية شبك الصيرفة الاسلامية من خلال انشاء هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، إلا أنّ تقرير بنك الجزائر حول مظاهر ضعف آليات الحوكمة في البنوك العمومية أشار إلى عدم توفر شرط الكفاءة في موظفي هذه الشبايك ، وهو ما عزاه العديد من الباحثين إلى عدم وجود مراكز تدريب وتعليم متخصصة في العلوم المصرفية الاسلامية، وكذا التأخر في ادراج تخصصات المالية الاسلامية على مستوى كليات الاقتصاد (بن كابو و مناد ، 2022) حيث تعتمد البنوك في التوظيف على مستوى النوافذ الاسلامية إلى تعيين موظفين من داخلها وإخضاعهم لعمليات تدريب وتكوين على المنتجات المصرفية الاسلامية. (بن عوالي، 2024)

- إنّ عدم توفر النوافذ الاسلامية على اطرار متخصصة في المعاملات الاسلامية، بالإضافة إلى عدم وجود رقابة شرعية صارمة، وعدم التطبيق الفعال لمبادئ الشفافية والمساءلة من شأنه أن يهز ثقة المستثمرين والمودعين بهذه الشبايك ويُعرض سلامتها المالية والتنظيمية للخطر، ممّا قد يؤدي إلى تراجع فرص النمو والاستقرار في القطاع المصرفي الإسلامي ويضعف قدرته على المنافسة في الأسواق المالية المحلية والدولية.

IV- الخلاصة:

ركزت الدراسة الحالية على حوكمة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية، حيث تم تناول الإطار النظري الذي يشمل التفريق بين الحوكمة المؤسسية والشرعية، بالإضافة إلى مقارنة نظرية للصيرفة الاسلامية والنوافذ الاسلامية ، وكذا مبادئ تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية التي تعتمد أساسا على وجود هيئة شرعية فعالة تضمن الشفافية والمساءلة والعدل والمساوات في مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وبالتالي تضمن فعالية وكفاءة العمل المصرفي الاسلامي، ليم فيما بعد اسقاط تطبيق هذه المبادئ على الواقع الفعلي للنوافذ الاسلامية في الجزائر من خلال عرض واقع التجربة الجزائرية في فتح شبايك صيرفة اسلامية ودوافع ذلك، وعرض القوانين الجزائرية الخاصة بهذه الشبايك ومدى تضمنها لمواد تشجع على تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية، مع تحليل الواقع الفعلي من خلال استعراض نتائج دراسات حديثة في هذا المجال والتي أكدت واتفقت على وجود قصور في التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة، في ظل غياب قوانين صريحة تخص تطبيق الحوكمة الشرعية في الجزائر، وضعف الكفاءات الشرعية وعدم وجود رقابة شرعية صارمة مع ضعف الوعي باهمية الشفافية والمسؤولية نظرا لتفشي ظاهرة الفساد في جل القطاعات الاقتصادية وكذا عدم وجود إرادة قوية للتغيير ، ممّا يُحد من الثقة في أداء هذه النوافذ.

إنّ النتائج المحصل عليها تقودنا إذن إلى:

قبول الفرضية الاولى من الدراسة والتي نصت على أنّ المجهودات الحكومية كانت جمة فيما يتعلق بسن العديد من القوانين التي من شأنها وضع أسس وشروط شرعية لفتح نوافذ اسلامية على مستوى البنوك التقليدية، وإعطائها الصيغة الشرعية التي تناسبها، إلا أنّها لم تُركز بشكل صريح ودقيق على ضرورة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في هذه النوافذ؛

قبول الفرضية الثانية التي أكدت أنّ النوافذ الاسلامية قد اثبتت وجودها في الاقتصاد الجزائري من خلال جذبها لكم هائل من العملاء، إلا أنّ الرجوع إلى العديد من التقارير كتنقرير بنك الجزائر وتقرير البنك الدولي وكذا الاطلاع على نتائج البحوث الأكاديمية يؤكد على وجود عجز واضح في تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية في البنوك الجزائرية بشكل عام، والنوافذ الاسلامية بشكل خاص؛

قبول الفرضية الثالثة التي مست العوامل الحائلة دون التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة الشرعية على مستوى النوافذ الاسلامية الجزائرية والتي تمثلت في: حادثة تجربة التمويل الاسلامي في الجزائر وعدم توفر الخبرات اللازمة والكفاءات المناسبة في مجال الصيرفة الاسلامية، وكذا تواجد النوافذ الاسلامية في محيط يتميز بانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية مما يجعل من الصعب تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية

بناءً على ما سبق توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية، وتفعيل دور الهيئات الرقابية الشرعية والتي لا بد من أن تتضمن أعضاء ذوي كفاءات عالية وتخصص في الاقتصاد الاسلامي أو فقه المعاملات، مع شرط الزامية الفتاوى الصادرة عنها؛
- توفير الرقابة الشرعية للبنوك بهيئاتها الثلاثة (هيئة الرقابة الشرعية، تدقيق شرعي داخلي، تدقيق شرعي خارجي ممثل في البنك المركزي أو شركات تدقيق شرعية خاصة) من أجل كسب ثقة العملاء حول مدى مصداقية المنتجات ومطابقتها لأحكام الشريعة الاسلامية؛
- توفير الموارد البشرية المؤهلة في مختلف التخصصات المرتبطة بالمالية الاسلامية (الشريعة، الاقتصاد والقانون) من المتطلبات الأساسية للحوكمة الشرعية ودراساتها من الجانب الفقهي لتطوير الحوكمة الرشيدة؛
- محاولة الشراكة أو الاحتكاك فقط بمصارف اسلامية اجنبية للاستفادة من خبراتهم الناجحة في مجال التمويل الاسلامي وتطبيقها على أرض الواقع.
- تطوير برامج تدريبية لرفع قدرات العاملين في النوافذ الإسلامية، مع تشديد الرقابة والتقويم المستمر لضمان الالتزام بمبادئ الحوكمة وتحقيق استدامة النمو والاحترافية في الصيرفة الإسلامية داخل النظام البنكي الجزائري.

الإحالات والمراجع :

● باللغة العربية:

- الأمر رقم 11/03. (2003). المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، ج. ر.ع، 58، الصادرة بتاريخ 87 أوت 47. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 52.
- العونية بن زكوة. (مارس، 2022). أهمية النوافذ الاسلامية في دعم تمويل مشاريع التنمية - بنك الفلاحة والتنمية الريفية نموذجا - . المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الاسلامية المتقدمة، 2(1)، 20-38.
- الغالي بن ابراهيم. (2020). تشخيص واقع البنوك التقليدية الجزائرية في محاكاة المنتجات المصرفية الاسلامية. مجلة دراسات اقتصادية، 18(3)، 24-38.
- النظام رقم 02 / 2020 . (2020). النظام رقم 02 -2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجزائر: بنك الجزائر.
- النظام رقم 2020/03. (2020). نظام ضمان الودائع المصرف. الجزائر: بنك الجزائر.
- أمال ابراهيم علي. (بدون تاريخ). محاضرات في الحوكمة والرقابة الشرعية. البلدة، الجزائر: جامعة البلدة 2.
- أمال ابراهيم علي. (بلا تاريخ). محاضرات في الحوكمة والرقابة الشرعية. البلدة، الجزائر: جامعة البلدة 2.
- أمال عياري ، و أبو بكر خوالد . (2012). تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية -دراسة حالة الجزائر). حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري (الصفحات 1-21). بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- إيمان محمد الزنايدي، و ثامر علي النويران. (30 ديسمبر، 2021). أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية على كفاءة البنوك الاسلامية الاردنية "دراسة ميدانية". مجلة أبعاد اقتصادية، 11(2)، 756-778.
- ثابت حسان ثابت، و سيد احمد حاج عيسى. (15 افريل، 2017). دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية. مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، 3(1)، 53-73.

- حاكم محسن الربيعي، و حمد عبد الحسين راضي. (2018). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. المملكة الاردنية الهاشمية: دار البازوري.
- حبيبة عبدلي، وفاء عبدلي، و هالة عبدلي. (21 جوان، 2020). الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع و تحديات". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 7(2)، 64-80.
- رفيق يوسف، و سارة عزازية. (29 جويلية، 2018). تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية تجربة البنك الاسلامي الاردني. مجلة التنمية الاقتصادية، 3(1)، 187-201.
- زوير عياش، فطيمة فنازي، و طلال عباسي. (2019). كفاءة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري - دراسة حالة بنك السلام-. تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الاعمال المعاصرة -رؤية إسلامية- (الصفحات 1-13). تبسة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.
- زينة بن وسعد. (2021). النوافذ الإسلامية صيغة مبتكرة في البنوك التجارية التقليدية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. النظام البنكي الجزائري في الخارطة التكنولوجية العالمية. تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.
- سعد بن علي الوابل. (ديسمبر، 2015). الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الاسلامية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 1(1)، 1-24.
- سفيان بنياش، و محمد فرحي. (16 ديسمبر، 2024). واقع الرقابة والتدقيق الشرعي في النوافذ الاسلامية بالبنوك التقليدية في الجزائر -دراسة ميدانية على بنكلاساكن للتجارة والتمويل-. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، 08(02)، 50-65.
- سليمان نصاح، و فاطمة ربحي. (ديسمبر، 2024). دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات الحوكمة في الجزائر للفترة 1996-2022. مجلة المعيار، 15(2)، 464-478.
- شهيرة بيليش، و الصادق بوشنافة. (31 جانفي، 2022). آليات تطبيق مبادئ الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري. مجلة البحوث والدراسات العلمية، 16(01)، 96-114.
- صادق راشد الشمري. (01 سبتمبر، 2012). الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 18(67)، 84-100.
- صالح مفتاح، و فتيحة معارفي. (01 مارس، 2014). الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيتر التجاري. مجلة العلوم الانسانية، 14(2)، 149-163.
- عبد الرحمان بوحسون. (59-72 ديسمبر، 2021). واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي للبنوك-.. الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نموذجاً-. حوليات جامعة الجزائر 1، 35(4).
- عبد الرحمان حنوف. (2018/2017). دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري في البنوك المملوكة للدولة (دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية خلال الفترة 2012-2003). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3.
- عبد العزيز الناهض، و يونس صوالحي. (سبتمبر، 2017). نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية مفهومها، مستنداتها، ومشكلاتها، ومبادئها، ومركزاتها. تاريخ الاسترداد 28 أكتوبر، 2025، من <https://www.researchgate.net/publication/335464806>
- عبد القادر بربش. (15 جوان، 2006). قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 1(1)، 1-16.
- عبد الله بن محمد المطلق. (2025). الحوكمة الشرعية. الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية المعاصرة. 26، الصفحات 19-44. قطر: مجلس مجمع الفقه الاسلامي الدولي .
- عز الدين العبد، و خالد ديرشوي. (30 جوان، 2023). اسس نظام الحوكمة في التراث الاسلامي ومدى الاستفادة منها " دراسة تاصيلية". مجلة عيون المسائل، 1(1)، 52-67.
- علي فلاق، و مريم طبني. (01 جوان، 2015). دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة الاقتصاد والتنمية، 3(2)، 167-187.
- كاترين كوتشا هلبينج، و جون سوليفان. (2002). غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية. واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة. CIPE.
- محفوظ رضا جلجال. (01 جوان، 2025). نظام هيئات الرقابة الشرعية في الجزائر. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 10(1)، 232-246.
- محمد الامين بن كابو، و خديجة مناد. (2022). تحديات النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية-حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 5(2)، 540-560.
- محمد بن عزوز، و أسماء مقري. (2023). مبدء الافصاح والشفافية في قطاع الاعمال الجزائري الواقع وآليات التعزيز. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 6(2)، 326-347.
- محمد شريف بن عوالي. (30 جانفي، 2024). الحوكمة الشرعية للشبائيك الاسلامية في الجزائر. مجلة جامعة الزيتونة الدولية(18)، 204-226.
- محمد وزاني. (29 ديسمبر، 2020). الحوكمة ومدى تنافسية المنظمة: دراسة العلاقة بالاسقاط على الشركة العالمية المغيثة. مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، 5(2)، 01-20.
- مريم هاني. (30 ديسمبر، 2016). نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 2(2)، 221-240.
- منير خطوي، و أكرم بن موسى. (27 سبتمبر، 2021). النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة اضافات اقتصادية، 5(2)، 84-103.

- منير خطوي، و مبارك لسلوس . (17 ديسمبر، 2020). النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح.، مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات، 13(2)، 922-943.
- مؤسسة النقد العربي السعودي. (2020). اطار الحوكمة الشرعية للبنوك والمصارف المحلية العاملة في المملكة. المملكة العربية السعودية: مؤسسة النقد العربي السعودي.
- نور الدين بوكرديد، و زبير بوروح . (2022). نحو مؤسسة موحدة للرقابة الشرعية للمصارف والنوافذ لاسلامية في الجزائر. نوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك الجزائرية في ضوء التجارب الدولية (الصفحات 1-18). باتنة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.
- هجيرة سديرة ، و عباس قويدر . (14 جويلية، 2022). أسس الحوكمة في المصارف الاسلامية وتحديات تطبيقها -تجارب دولية-. مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، 3(1)، 55-74.
- يمينة ختروسي. (01 أكتوبر، 2022). النوافذ الاسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية. مجلة قضايا فقهية واقتصاديات معاصرة، 2(2)، 83-60.

• باللغة الأجنبية:

- Asylbek Moldakmatov ،Zura Chikeyeva و Asel Kurmanalieva 28). March, 2024. **(Comparative analysis of Islamic banking regulation in Kyrgyzstan and Central Asian countries**. Social & Legal Studios .(1)7 ، 86-74
- Benzekkoura, I. (2020, December 24). **Islamic Windows experiance in Algerian legislation**. Journal Of Economics And Management, 4(2), 1-19.
- Mohammed Reda SI-ALI و Amina IBBOU 31). December, 2024. **(Evaluating governance frameworks to ensure the integration and transition to Islamic banking in Algeria: An Analytical MCA Approach**. Journal of Economic & Financial Research. 614-590 ، (2)11 ،
- Nam Sang-Woo ، و Lum Chee Soon .(2006). **Corporate Governance of Banks in Aisa**. (المجلد 2). Tokyo: Asian Development Bank Institute.
- Nasiba Tounsi و soufian Bougetaya 30). Juin, 2023. **(Principles of Governance in Islamic Banks (Case Study of Al Baraka**. POIDEX Journal Review. 418-406 ، (1)12 ،
- Natonal Bank of Egypt. (2022). **GOVERNANCE MANUAL the way of practising good governance**. Egypt: National Bank of Egypt.
- Nissa Ghulma Ratnasari ،Sri Rahayu Hijrah Hati و Dony Abdul Chalid .(2021). **Full-Fledged VS Islamic Bank Windows: Which One Do Muslim Customers 'Know Better and Prefer More ?** IQTISHADIA ، (2)14 ، 311-301
- OECD. (2023). **G20/OECD Principles of Corporate Governance**. Paris: OECD.